الأمم المتحدة

A/C.5/62/SR.18

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون

Distr.: General
4 February 2008
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثامنة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠.

الرئيس: السيد علي ..... (ماليزيا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد ساها

المحتويات

البند ١٣٠ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

07-59996 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ١٣٠ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (تابع) (A/62/539)

١ - **الرئيس:** مشيرا إلى أن المراقب المالي كان قد أحاط اللجنة بشأن الحالة المالية الراهنة للمنظمة في جلستها السادسة عشرة المعقودة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، قال إن بيانه صدر كتقرير للأمين العام تحت الرمز A/62/539.

٢ - **السيد حسين** (باكستان): متحدثا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، شدد على أن دفع الأنصبة المقررة بالكامل في حينها ودون أي شرط من الالتزامات التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة وشرط مسبق للقدرة على التنبؤ بالموارد المالية وتنفيذ جميع ولايات المنظمة.

٣ - وأعربت المجموعة عن أسفها إزاء الحالة المالية الضعيفة للمنظمة وتكرار نمط السنوات القليلة الماضية دون حدوث أي تحسن يذكر في ما يتعلق بدفع الأنصبة المقررة والحاجة إلى الاقتراض من الحسابات الاحتياطية وحسابات بعثات حفظ السلام المغلقة نظرا لتخلف دولة عضو واحدة عن دفع مبلغ كبير. ويجب إيجاد حل دائم لهذه المشكلة التي تواجهها المنظمة.

٤ - وفي حين تعي المجموعة أن الصعوبات الإجرائية قد تؤدي إلى تأخير لمدة وجيزة في دفع الأنصبة المقررة المتعلقة بحفظ السلام، فإنه يجب أن تأخذ الدول الأعضاء على محمل الجد الآثار السلبية المترتبة على الاستمرار في عدم الدفع. وقال إن المجموعة تعارض الاقتراض من الأموال المخصصة لعمليات حفظ السلام إذ ينبغي أن تستخدم الفوائد النقدية للوفاء بالالتزامات غير المسددة على سبيل دفع مبلغ قدره ٧٣١ مليون دولار من المتأخرات للقوات والمعدات المملوكة للوحدات أو أن تعاد إلى فرادى الدول الأعضاء. ومشددا على أن معظم البلدان المساهمة بقوات هي من الدول النامية غير القادرة على أن تتحمل لوحدها تكاليف قواتها أو معداتها إلى ما لا نهاية، أعرب عن قلقه إزاء الإمكانية الواردة فعلا في أن يؤجل إلى أوائل عام ٢٠٠٨ دفع مستحقات هذه البلدان عن الربع المقبل من السنة. وأعرب عن أمله في الحصول على المبلغ المتوقع أن يدفعه للمنظمة عما قريب أحد المساهمين الرئيسيين، مما من شأنه أن يعزز الاستقرار المالي.

٥ - ورحبت المجموعة بتحسن الحالة المالية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين وحثت الأمين العام على كفالة التنفيذ التام والفعال للقرارات السابقة والمقبلة المتعلقة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر. وأعرب عن أمله في أن تقوم الدول الأعضاء التي لم تدفع أنصبتها المقررة بأن تسوي حساباتها في أقرب وقت ممكن، لا سيما في حال كانت قدرتها على القيام بذلك أمرا لا شك فيه.

٦ - **السيد راموس** (البرتغال): متحدثا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، قال إن تقديم تقارير عن الحالة المالية مرتين سنويا يمكّن الدول الأعضاء من أن تدرك تأثير دفع الأنصبة المقررة أو عدم دفعها على سير عمل المنظمة اليومي وعلى اضطلاعها بولاياتها. كما أشار بوضوح إلى مدى استعداد الدول الأعضاء للوفاء بمسؤولياتها من أجل كفالة سلامة الحالة المالية للمنظمة.

٧ - وفي حين أن التقارير عن الحالة المالية السابقة بينت تحقق تحسن معتدل، فإن الصورة الحالة غير واضحة. إذ أن الزيادة التصاعدية في الأنصبة المقررة بالنسبة للميزانية العادية والمحكمتين الجنائيتين وعمليات حفظ السلام والمخطط العام لتجديد مباني المقر تفرض عبئا إضافيا على الدول الأعضاء. وهذا يثير مسألة ما إذا كان هذا العبء قابل للإدامة. وفي حين أن الاتحاد الأوروبي، الذي يدفع ٤٠ في المائة من مجمل

الأنصبة المقررة، يوافق على أنه يجب أن تدفع الدول الأعضاء أنصبتها المقررة بالكامل في حينها ودون أي شرط، فإنه يرى أنه ينبغي إقامة صلة بين الحاجة إلى تمويل ولايات المنظمة على نحو كاف والحاجة إلى تعزيز الانضباط المالي واستخدام الموارد بفعالية وكفاءة وعلى نحو قابل للمساءلة.

٨ - **السيد كمب** (أستراليا): متحدثا أيضا بالنيابة عن كندا ونيوزيلندا، قال إن اللجنة تناقش الحالة المالية للمنظمة مرتين في السنة، مما يعكس أهمية هذه المسألة، إلا أنه لم يتم مع ذلك تحقيق أي تحسن يذكر. ويبدو أن الأمر الأكيد الوحيد هو ما سجل من عجز في الميزانية. وينبغي كسر حلقة الدفع غير الكامل أو عدم الدفع على الإطلاق، وينبغي للدول الأعضاء الوفاء بالتزاماتها من خلال توفير الموارد اللازمة لتمكين المنظمة من الاضطلاع بولاياتها.

٩ - وقال إن أستراليا وكندا ونيوزيلندا تدرك أن الحكومات قد تواجه صعوبة في الوفاء بجميع التزاماتها المحلية والدولية حيث إنها هي أيضا تواجه الوضع نفسه. إلا أنه من الواضح أن الزيادة في الأنصبة المقررة غير المسددة يجعل المنظمة مضطرة لانجاز المزيد باستخدام قدر أقل من الموارد، مما يولد وضعا مثقلا بالمشاكل. وبالرغم من وجود بعض الحلول لسد العجز في بعض الحالات، فإنها تتسم في أفضل الظروف بطابع مؤقت وتتسبب في التأخر في سداد الدين وفي أرصدة غير مربوطة مما، قد يكون بمثابة عقوبة للبلدان المساهمة بقوات وتلك التي تدفع أنصبتها المقررة بالكامل.

١٠ - واختتم قائلا إنه بإمكان الدول الأعضاء القيام بالمزيد. إذ ينبغي لها سداد مدفوعاتها بالكامل وفي حينها. وينبغي للجنة الخامسة أن تتبع نهجا يتسم بالانضباط والفعالية فيما يتعلق بالميزانية. ويمكن للمنتديات الحكومية الدولية الأخرى، مثل لجنة البرنامج والتنسيق والهيئات التي تناقش استعراض الولايات، أن تلغي الأنشطة غير الضرورية والتي تتسم بالازدواجية. ويجب أن تشجع الدول الأعضاء قيام نظام يكافئ الأمانة العامة على إيجاد طرق لتحقيق الوفورات بدلا من معاقبتها على ذلك.

١١ - **السيد دافيدي** (الفلبين): متحدثا بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، قال إن عملية استحداث وتنفيذ أنشطة تهدف إلى تعزيز الركائز الرئيسية الثلاث للمنظمة - السلام والأمن، وحقوق الإنسان، وما هو الأهم أي التنمية - تتطلب وجود سلامة مالية وإدارية. وينبغي للدول الأعضاء أن تمتثل بوفاء لالتزامها القانوني بتحمل نفقات الأمم المتحدة. إلا أنه ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب للدول الأعضاء التي تجد نفسها بصورة مؤقتة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية في حينها بسبب عوامل مشروعة يمكن تبريرها: مثل مواجهة صعوبات اقتصادية حقيقية.

١٢ - وقال إن الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا تعرب عن قلقها إزاء الزيادة في الأنصبة المقررة غير المسددة مع وجود تركيز للمتأخرات فيما بين عدد قليل جدا من الدول الأعضاء. وأعربت عن أملها في أن تقوم تلك الدول باتخاذ الإجراءات اللازمة لكفالة أن تعكس الحالة المالية للمنظمة صورة واضحة وإيجابية في نهاية عام ٢٠٠٧ وأعربت عن قلقها المستمر إزاء اتباع الممارسة غير المقبولة بالاقتراض من حسابات بعثات حفظ السلام المغلفة بالرغم من أن قيمة المبالغ المتاحة من هذا المصدر والمسجلة في عام ٢٠٠٧ أكبر مما كانت عليه في عام ٢٠٠٦.

١٣ - وتابع يقول إنه ثمة شاغل آخر يتمثل في استمرار مشكلة دفع ديون المنظمة في حينها للدول الأعضاء التي توفر القوات والمعدات لعمليات حفظ السلام. فمن غير المشجع أن يكون مستوى الدين أعلى على الأرجح مما كان متنبأ به أصلا وألا يتم قبل أوائل عام ٢٠٠٨ سداد المدفوعات لهذه الدول الأعضاء عن الربع المقبل من السنة. ومضى يقول إن

الدول الأعضاء التي استجابت لنداء المساهمة في حفظ السلام والأمن الدوليين هي في معظمها من البلدان النامية التي تشهد ظروفا محلية صعبة وتعاني من ضغوط اقتصادية. وإن حالات التأخير في السداد تلقي أعباء إضافية عليها.

١٤ - **السيد فرمن** (الجمهورية الدومينيكية): متحدثا بالنيابة عن مجموعة ريو، قال إن استمرار هشاشة الحالة المالية للمنظمة يشكل مصدر قلق. ففي السنة الماضية، ارتفع مستوى الأنصبة المقررة بمعدل أعلى من مستوى المبالغ التي تم جمعها، مما أدى إلى زيادة في الدين الذي يتعين على المنظمة سداده، وذلك بمعظمه يعزى لدولة عضو واحدة. وفي حال استمرار الظروف الحالية حتى نهاية عام ٢٠٠٧، قد تسجل المنظمة عجزا في نهاية السنة وتضطر إلى اللجوء إلى الحسابات الاحتياطية.

١٥ - وإدراكا منها بأن السلامة المالية أمر حيوي لاضطلاع المنظمة بولايتها، فإن دول مجموعة ريو تبذل جهودا لدفع أنصبتها المقررة في حينها، وكثيرا ما يتم ذلك لقاء تضحية كبيرة. وتعزى حالات التأخير التي حدثت إلى مشاكل في الميزانية المحلية واحتياجات اجتماعية ذات أولوية عالية، مثل مكافحة الفقر وآثار الكوارث الطبيعية. وتدل الأرقام على أن بلدان المنطقة قد حسنت وضعها من حيث سداد المدفوعات مقارنة بالسنة الماضية.

١٦ - وتابع يقول إن تضاعف المتأخرات في المساهمات في ميزانية عمليات حفظ السلام على مر العام الماضي، علما بأن قسطا كبيرا من الدين مستحق من جديد على عدد صغير من الدول الأعضاء، أمر مثير للقلق، شأنه في ذلك شأن الدين المستحق على المنظمة للبلدان التي توفر لبعثات حفظ السلام القوات والمعدات المملوكة للوحدات. وقال إن سداد التكاليف لهذه البلدان أمر ضروري لتمكينها من مواصلة توفير القوات والمساعدة في الاضطلاع بالولايات المعتمدة. وشجعت مجموعة ريو الدول الأعضاء على عدم التأخر في دفع أنصبتها المقررة بالنسبة لميزانيات المحكمتين الجنائيتين والمخطط العام لتجديد مباني المقر.

١٧ - **السيد هو بين تك** (سنغافورة): قال إنه بالرغم من التذكيرات المتواصلة بضرورة أن تتمتع المنظمة بقاعدة تمويلية قوية يمكن التعويل عليها من أجل تمكينها من الاضطلاع بولايتها، فإن الظروف المالية لا تزال هشة حيث أنه لا يزال من غير الممكن التنبؤ بما سيتم دفعه من اشتراكات في الميزانية العادية وميزانيات حفظ السلام والمحكمتين الجنائيتين والمخطط العام لتجديد مباني المقر. ومما يثير العجب أنه من الممكن تجنب تماما هذه الصعوبات المالية. ففي حين أن بعض البلدان تواجه صعوبات حقيقية في دفع أنصبتها المقررة، فإن المشكلة الحقيقية تتمثل في تأخر المساهمين الرئيسيين في دفع هذه الأنصبة المقررة أو عدم قيامهم بذلك على الإطلاق. وقال إنه لا يطلب من أولئك أن يدفعوا أكثر من الأنصبة المقررة عليهم بل أن يدفعوا فقط هذه الأنصبة بالكامل وفي حينها.

١٨ - وتابع يقول إن وفد بلده يعي أيضا أن الحالة المالية للمنظمة تتوقف على حسن إدارتها للموارد حيث أنه تم التشكيك في فعاليتها وقابليتها للخضوع للمساءلة. وينبغي الإقرار بحالات القصور إن وجدت واستخلاص الدروس واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة. ومما يتسم بأكبر قدر من الأهمية ضرورة أن تتمتع المنظمة بإطار للمساءلة يكون عادلا وشفافا لكفالة أن يضطلع موظفوها بمسؤولياتهم وأن تقاس إنجازاتهم دون أي خوف أو تحيز.

١٩ - واختتم قائلا إنه ينبغي للدول الأعضاء أن تدفع أنصبتها المقررة بالكامل في حينها ودون أي شرط، وهو أمر بمجرد البساطة من شأنه أن يساعد المنظمة بدرجة كبيرة. وإن الممارسة التي تعتمدها بعض الدول الأعضاء بعدم دفع

اشتراكاتها بحجة أنها تعالج بذلك أوجه عدم الكفاءة تعتبر حلا غير ملائم. وقد يستحسن التصرف على أساس القيام بالمزيد من المشاورات وبصورة أكثر منهجية وموضوعية والتساؤل عما إذا لا يكون من الأصوب أن تكون الأمم المتحدة منظمة فعالة بدلا من أن تكون منظمة يعيق عملها ما تفرضه على نفسها من ضعف مالي.

٢٠ - **السيد مهيث** (بنغلاديش): قال إن الإحاطة التي قدمها المراقب المالي بشأن الحالة المالية للمنظمة بينت بصراحة جوهر المسألة، ألا وهو امتثال الدول الأعضاء لالتزامها بموجب الميثاق بدفع أنصبتها المقررة. إلا أن الوقائع والأرقام التي تعرض على اللجنة الخامسة مرتين سنويا تبين للأسف مستوى عاليا من الأنصبة المقررة غير المسددة ومستوى منخفض من الموارد النقدية وارتفاع في نسبة الدين المستحق للدول الأعضاء، ولا سيما للدول الأعضاء من البلدان النامية. وفي حين أنه من المتوقع أن تتحسن الحالة المالية بحلول نهاية عام ٢٠٠٧، فإن تحقق هذا التحسن يتوقف على عدد صغير جدا من البلدان. أما الحالات التي تكون فيها الدول الأعضاء غير قادرة بصورة مؤقتة على الوفاء بالتزاماتها لأسباب خارجة عن إرادتها، فينبغي النظر فيها بدرجة من التعاطف باتباع الإجراءات المعمول بها.

٢١ - ومشيرا إلى توفر مبلغ قدره ١٩٠ مليون دولار في حسابات عمليات حفظ السلام المغلقة يمكن اقتراضه لتمويل عمليات حفظ السلام العاملة فضلا عن الميزانية العادية والمحكمتين الجنائيتين، قال إن وفده يعتبر أن دفع الأنصبة المقررة في حينها من شأنه أن يجعل من غير الضروري اللجوء إلى هذه الممارسة غير السليمة. وقال إن بلده حريص حرصا خاصا على دفع اشتراكاته في الميزانية العادية وميزانيات حفظ السلام والمحكمتين الجنائيتين والمخطط العام لتجديد مباني المقر. وبوصف بلده من المساهمين الرئيسيين بقوات لعمليات حفظ السلام، أعرب عن قلقه إزاء الدين المسقط المستحق للدول الأعضاء التي توفر القوات والمعدات المملوكة للوحدات وإزاء إمكانية عدم حصولها على أموال عن الربع الأخير من عام ٢٠٠٧. وأضاف يقول أن هذه البلدان هي في معظمها من البلدان النامية وكثيرا ما تمر بظروف محلية صعبة وقد تعاني من حالات ضيق إضافية في حال تأخرت عملية السداد.

٢٢ - **السيد بارك** هي - كوون (جمهورية كوريا): قال إن تدعيم الركائز الثلاث لولاية المنظمة، أي السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان، يتم من خلال أداتين رئيسيتين: وضع المعايير والميزنة. فالموارد المالية هي أبرز وأنجع وسيلة من الناحية العملية لتحقيق رؤية وخطط الأمم المتحدة التي تتوقف التزاماتها العالمية على استقرار وضعها المالي واستدامته. فالمنظمة لا تستطيع تلبية احتياجات العالم المتغيرة إذا لم يكن وضعها المالي جيدا.

٢٣ - ومضى يقول إن بلده يعي أن المسؤولية الرئيسية عن إرساء قاعدة مالية سليمة تقع على عاتق الدول الأعضاء وقد سدد في النصف الأول من عام ٢٠٠٧ متأخرات أنصبته المقررة وهو الآن في سبيله إلى اتخاذ إجراءات تسديد الأنصبة التي قررت عليه في الآونة الأخيرة. وسيبذل كل جهد ممكن كي يسدد على نحو كامل وفي حينه اشتراكه في المخطط العام لتجديد مباني المقر، وهو مشروع يؤيده تأييدا تاما. بيد أن وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها لا يعفي الأمانة العامة من المسؤولية المالية. فواجبها الأول هو الامتثال للنظام المالي والقواعد المالية، ولكن ذلك وحده لا يكفي. ولما كان موظفوها أشد من يتضرر مباشرة من تعرض الوضع المالي للمنظمة للخطر، فإن عليهم أن يحققوا أقصى قدر من الكفاءة والفعالية مثلما هو الحال في القطاع الخاص.

٢٤ - وقال إنه إذا ما لم يتخذ عدد صغير من الدول الأعضاء ما يلزم من إجراءات، فستسجل ميزانية المنظمة في

تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ عجزا بعدما أن يتجاوز مستوى الأنصبة غير المسددة حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ مستواه في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وما من دولة من الدول الأعضاء تود أن ترى المنظمة، هذه الهيئة الدولية التي هي موضع ثقة، وقد تضرر سير عملها وسمعتها بسبب ضعف وضعها المالي. ولا بد للدول المعنية أن تركز على تسديد أنصبتها المقررة المتأخرة لأنه لم يعد يفصلها عن نهاية السنة سوى شهرين.

٢٥ - وقال إنه ينبغي عدم إغفال الأسباب المستترة للتأخر في الدفع. فالتأخر في الدفع لا يسببه انعدام المسؤولية المالية، بل الزيادات السريعة في النفقات المسجلة في الميزانيات، وبخاصة ميزانيات بعثات حفظ السلام. وهذا ما يحمّل الدول الأعضاء عبئا ثقيلا أمام الرأي العام المحلي. فالنفقات ينبغي أن تحدد أولوياتها وألا تشوبها أي ازدواجية.

٢٦ - ومضى يقول إنه لما كانت المشاركة المباشرة في عمليات حفظ السلام تنطوي على خطر ملازم، فإن لا بد لتحقيق استدامة هذه العمليات من أن يتم على نحو مسبق استيفاء شرط تسديد تكلفة الإمداد بالقوات والمعدات المملوكة للوحدات. والتعاون الفعلي مع أنشطة الأمم المتحدة يستحق المكافأة على وجه السرعة.

٢٧ - **السيد ياماداا** (اليابان): قال إن الموقف الأساسي لوفده كان دائما أن كل دولة من الدول الأعضاء مسؤولة عن دفع أنصبتها المقررة كاملة وفي حينها. وقد أوفت حكومة بلده بالتزاماتها في هذا الصدد بالرغم من الوضع المالي الصعب للغاية التي مرت به في السنوات الأخيرة.

٢٨ - وأردف قائلا إن من المفيد لفهم الزيادة في الأنصبة المقررة غير المسددة للسنة المنتهية في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، عدم إغفال الزيادة الحادة في مبالغ الأنصبة المقررة ذاتها. ذلك أنه لما تحمّل هذه الأنصبة المتزايدة الميزانيات الوطنية عبئا أكبر، فإن الدول الأعضاء تجد صعوبة أكبر في تسديد مبالغ كافية في المواعيد المناسبة. ويمكن للأمانة العامة أن تساعد في معالجة هذه المشكلة، فتبذل أقصى جهد لتنفيذ الولايات في حدود الموارد المتاحة وتتجنب الإجراءات التي تؤثر سلبا على الميزانية، بما يؤدي إلى رفع خط الأساس لميزانية فترة السنتين التالية. وينبغي للأمانة العامة أن تعمل على استيعاب التكاليف الإضافية عن طريق زيادة الكفاءة، وفقا للبند ٥-٦ من النظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج، والجوانب البرنامجية للميزانية، ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم.

٢٩ - ومضى يقول إن الأمين العام، عندما قدم الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، كان ملزما بتقديم رؤيته عن البرنامج عموما وجميع الاحتياجات المتوقعة للمنظمة لفترة السنتين. فعرض الميزانية البرنامجية مجزأة وتقديم طلبات في وقت لاحق على ذلك لا يساعدان على التوصل إلى توافق في الآراء. ولذا، فهو يطلب معلومات إضافية عن الأنشطة المزمع تبسيطها والحصيلة المتوقعة لعملية التبسيط. وقال إن وفده يساوره في هذا الصدد قلق إزاء تأخر تقديم تقارير الأمين العام بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإصلاحات إدارة الشؤون السياسية. ثم إنه ينبغي للأمين العام أن يعجل تقديم تقاريره عن البعثات السياسية الخاصة وتقرير الأداء الثاني عن فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

٣٠ - وقال إن الزيادة الحادة في الأنصبة المقررة لميزانية حفظ السلام تحمّل الدول الأعضاء عبئا إضافيا وتجعل من الصعب تسديد المبالغ في الوقت المناسب. ويساور وفده القلق إزاء النفقات الضخمة التي ذكر الأمين العام أنها ستترتب على إنشاء كل من العملية المختلطة في دارفور بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، وسينظر عناية في سبل جعلها أكثر كفاءة من حيث التكلفة.

٣١ - **السيد تاوانا** (جنوب أفريقيا): قال إن دفع الأنصبة المقررة كاملة وفي الوقت المحدد دون أي شرط التزام يقع على الدول الأعضاء بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ومن المشجع أن الوضع المالي لميزانية المنظمة العادية قد تحسن اعتبارا من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. بيد أنه مما يثير القلق بشكل خاص أن الأنصبة المقررة غير المسددة في ذلك التاريخ ارتفعت إلى ٨٣٦ مليون دولار، مقارنة بقيمة ٦٦١ مليون دولار المسجلة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

٣٢ - ومضى يقول إنه على الدول الأعضاء أن تبذل أقصى الجهود لتسديد أنصبتها المقررة بالنسبة لعمليات حفظ السلام كاملة وفي الوقت المحدد نظرا للحاجة الملحة إلى تنفيذ ولايات حفظ السلام على وجه الخصوص. ويضاف إلى ذلك أن المنظمة ينبغي أن تضع ضمن أولياتها المالية دفع كامل المبالغ الكبيرة المستحقة للدول المساهمة بقوات ومعدات لبعثات حفظ السلام. ومن المشجع أن يزداد عدد الدول الأعضاء التي سددت اشتراكاتها لعام ٢٠٠٧ في المحكمتين الدوليتين. وهو يأمل في أن يتواصل هذا الاتجاه في عام ٢٠٠٨. بالمثل، ينبغي للاتجاه الإيجابي في تسديد الاشتراكات في المخطط العام لتجديد مباني الأمم المتحدة أن يتواصل وينبغي للمخطط أن ينفذ وفقا للجدول الزمني.

٣٣ - وقال إن وفده يتعاطف مع الدول الأعضاء التي لم تتمكن من الوفاء بالتزاماتها المالية نتيجة ظروف خاصة. غير أنه ينبغي لجميع الدول الأعضاء، وبخاصة المساهم الرئيسي، أن تحترم من جديد ما تعهدت به من التزامات تقع عليها بموجب الميثاق.

٣٤ - **السيد عريف** (ماليزيا): قال إن الأمم المتحدة يجب أن تقوم على أسس مالية سليمة، إذا أريد لها العمل بفعالية وتلبية الطلبات المتزايدة التي تواجهها. وثمة حاجة إلى موارد كافية للتعامل مع الأولويات العديدة المتزاحمة في مجالي التنمية، والسلام والأمن. ولذا، ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تفي بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة، وذلك بتسديد المبالغ كاملة وفي الوقت المناسب دون أي شرط، وتسوية أي متأخرات.

٣٥ - ومضى يقول إنه يتضح من التقرير المالي الذي تلقته اللجنة (A/62/539)، أن التوقعات المالية للمنظمة لا تزال غير أكيدة نظرا لأن الأنصبة المقررة غير المسددة للميزانية العادية أعلى مما كانت عليه قبل سنة وأن المبلغ الذي لم يسدد بعد هو بمعظمه مبلغ مستحق على دولة عضو واحدة.

٣٦ - ومضى يقول إن هناك أيضا مبلغا كبيرا لم يسدد بعد إلى ميزانية حفظ السلام، ويعزى ذلك أساسا إلى الزيادة الكبيرة في ميزانيات عدة من بعثات حفظ السلام. ثم إنه أفيدت اللجنة الخامسة كذلك بأنه بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، لن تكون هناك السيولة النقدية الكافية في حسابات عمليات حفظ السلام لتغطية أنشطة بعض عمليات حفظ السلام، بما في ذلك المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات. ولا بد من أن تفي الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية تجاه ميزانية عمليات حفظ السلام كي تنفذ الولايات بنجاح.

٣٧ - وقال إنه مما يبعث على التفاؤل أن سبع دول أخرى سددت الأنصبة المقررة عليها للمحكمتين الدوليتين لرواندا ويوغوسلافيا السابقة، مقارنة بعددها في عام ٢٠٠٦. وأعرب عن أمله في أن يتواصل تحسن الحالة المالية لكل من المحكمتين.

٣٨ - وتحدث عن المخطط العام لتجديد مباني المقر، فأعرب عن أمله في أن تكفل الاستراتيجية الرابعة المعجلة عدم تعرض المخطط لمزيد من التأخير. وقال إنه على الدول

الأعضاء أن تضع إطارا للرقابة الداخلية وآلية للمساءلة، وعلى الأمانة العامة أن تتخذ إجراءات جادة لتنفيذ المشروع.

٣٩ - **السيد روزاليس دياز** (نيكاراغوا): قال إن تعزيز تعددية الأطراف هو السبيل الوحيد لمواجهة التحديات التي تهدد السلام والتنمية في جميع أنحاء العالم. ولكن هذا الموقف يفقد مغزاه أن لا تقوم الأمم المتحدة على أسس مالية متينة.

٤٠ - وقال إنه يود أولا، أن يضم صوته إلى صوت العديد من الوفود الأخرى ويقول إن جميع الدول الأعضاء تقع على عاتقها مسؤولية مشتركة لتسديد أنصبتها المقررة كاملة وفي الوقت المحدد ودون أي شرط. ومن المؤسف أن ٩٤ في المائة من الأنصبة المقررة غير المسددة تتعلق بمبالغ مستحقة على المساهم الرئيسي - الذي هو من ثم، المدين الرئيسي للمنظمة. وتساءل عما إن كان يجوز أخلاقيا مطالبة موظفي الأمانة العامة بالعمل بمزيد من الكفاءة في الوقت الذي لا يوفر فيه المدين الرئيسي الموارد التي تحتاج إليها الأمانة العامة للوفاء بولاياتها. فالمساهم الرئيسي، بما أوتي من موارد اقتصادية ضخمة، لا يحق له محاسبة الأمانة العامة عندما يستخدم دينه للضغط على المنظمة ليفرض عليها أولوياته. ومن المخيب للآمال أن المنظمة قد تضطر إلى سحب ٨٦ مليون دولار من الحسابات الاحتياطية لتغطية العجز الذي سببه المساهم المشار إليه.

٤١ - وقال إن العجز في حسابات عمليات حفظ السلام يثير هو أيضا القلق لأنه يؤدي إلى عدم سداد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات ومعدات لحفظ السلام، وبخاصة بلدان العالم النامي. وينبغي أن يكون سداد تكاليفها إحدى الأولويات.

٤٢ - ومضى يقول إنه بالرغم من أن بلده يواجه الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وتعرض للدمار جراء كوارث طبيعية، فقد دفعت حكومة بلده أنصبتها المقررة بالنسبة للميزانية العادية والمخطط العام لتجديد مباني المقر وستواصل الوفاء بالتزاماتها.

٤٣ - **السيدة نونيز موردوتشي** (كوبا): قالت إن الحالة التي وصفها المراقب المالي تبعث مرة أخرى على الشعور بقلق شديد. والواضح أن المنظمة تواجه حالة من عدم الاستقرار المالي لأنها تعتمد على تلقي اشتراكات مجموعة صغيرة من البلدان. وتوجهت بحديثها إلى الذين يصرون على إتمام إصلاح الأمم المتحدة بالاعتماد فقط على نتائج مؤتمر القمة العالمية لعام ٢٠٠٥، فأشارت إلى أن الفقرة ١٦١ (هـ)، تضمنت وعدا من جميع الدول الأعضاء بأن تقدم إلى الأمم المتحدة في الوقت المناسب الموارد التي تحتاج إليها للاضطلاع بالمهام الموكلة إليها وفقا للأولويات التي وافقت عليها الجمعية العامة مع مراعاة الانضباط في الميزنة. غير أن المساهم الرئيسي لم يمتثل لأحكام هذه الفقرة: فنسبة ما كان مستحقا عليه إلى المبالغ المستحقة للميزانية العادية وميزانية عمليات حفظ السلام كانت في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، تصل إلى حوالي ٩٤ في المائة و ٤٠ في المائة تباعا. فالولايات المتحدة، المقرر عليها أنصبة نسبتها ٢٢ في المائة وهو الحد الأقصى للأنصبة المقررة، لا تفي بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة.

٤٤ - وقالت إن حكومة بلدها أبدت التزامها الحقيقي بأن دفعت مبالغ كبيرة للمخطط العام وعمليات حفظ السلام وسددت أنصبتها كاملة بالنسبة للميزانية العادية لعام ٢٠٠٧. وقد قامت بذلك في ظل ظروف اقتصادية سيئة ناجمة عن الحصار الاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة والذي يمنع بلدها من استخدام الدولار الأمريكي في المعاملات الدولية ويجبره على دفع أنصبته المقررة عن طريق بلد آخر. وهذا ما يشكل انتهاكا لاتفاقيه امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها وينتهك مبدأ عدم التمييز بين الدول والمساواة في الحقوق بينها. وقالت إنها تطلب من الولايات المتحدة أن تراعي نداء الدول الأعضاء الـ ١٨٤ دولة التي

ناشدتها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ إنهاء الحصار ضد كوبا.

٤٥ - واسترسلت تقول إنه من المؤسف ألا تتلقى اللجنة في وقت مبكر التقرير المعروض عليها حاليا. وبالنظر إلى هذه الحالة السلبية للوضع المالي للمنظمة، يستصوب إجراء مناقشة موضوعية للتقرير ومتابعته من خلال إعداد مشروع قرار. وأعربت عن أملها في ألا يكون عدم دفع الأنصبة المقررة محاولة لممارسة الضغوط بسبب مسائل أخرى يجري التفاوض عليها.

٤٦ - **السيد غيتي** (الهند): قال إن تسديد الدول الأعضاء لأنصبتها المقررة بالكامل وفي الموعد المحدد ودون أي شرط ليس واجبا قانونيا فحسب، بل هو واجب أخلاقي أيضا. ولا يمكن تبرير الاستثناءات إلا لمن لا قدرة له على التسديد بسبب ظروف خارجة عن إرادته. وتابع قائلا إن الأمم المتحدة التي تعاني من صعوبات مالية لا يمكنها كسب ثقة الناس أو إنجاز أهدافها المعلنة المتمثلة في نشر السلام والتنمية. وسلّم بأن الوضع المالي للميزانية العادية أفضل مما كان عليه في العام السابق، ولكن مستوى الأنصبة المقررة غير المسددة ما زال مرتفعا بما يكفي لعرقلة سير عمل المنظمة على نحو فعال. وقال إن من المذهل أن تتسبب بضع من الدول الأعضاء فقط في حالة عدم الاستقرار التي تشهدها الميزانية العادية.

٤٧ - واستطرد قائلا إن بلده أحد أكبر البلدان المساهمة بقوات حفظ السلام، وأن حكومته تشعر بالجزع وهي ترى أن المبلغ المستحق لعمليات حفظ السلام قارب ٣,٥ بلايين من الدولارات في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وأشار إلى أن مستوى الدين المرتفع المترتب على المنظمة للبلدان التي تقدم القوات والمعدات، إضافة إلى ما أعلنه المراقب المالي من أن الأمانة العامة قد لا تتمكن من تسديد مدفوعات الربع المقبل من السنة لهذه البلدان قبل بداية عام ٢٠٠٨، ينبئان بوضع سيئ. وتابع قائلا إن مساهمات بلده من القوات والمعدات المملوكة للوحدات ليست عملا تجاريا، بل هي تعبير عن التزامها بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. لكن وجود تفاهم خطي يبرر أن تتوقع حكومته التزام جميع الأطراف بتعهداتها. وهو أمر تتوقف عليه مصداقية الأمم المتحدة.

٤٨ - واستطرد قائلا إن في وسع الأمانة العامة التخفيف من حدة الوضع باستخدام ممارسات الإدارة المالية السليمة وإدارة الحسابات النقدية على نحو أفضل، لا سيما ما يتعلق منها بميزانيات حفظ السلام. وحيث أن الأنصبة المقررة غير المسددة بالنسبة للميزانية العادية وميزانية حفظ السلام تتركز فيما بين بضع دول أعضاء فقط، فإن معالجة هذه الحالة ليس مهمة مستحيلة. وحث الدول الأعضاء، لا سيما القادرة منها، على تسديد أنصبتها المقررة كاملة وفي الموعد المحدد.

٤٩ - **السيد شيرباك** (الاتحاد الروسي): قال إن تقرير الأمين العام (A/62/539) بيّن أن الحالة المالية للمنظمة ليست مستقرة بما فيه الكفاية. وتابع قائلا إنه بالرغم من الارتفاع الطفيف في عدد الدول الأعضاء التي سددت أنصبتها المقررة، فإن القلق يساور وفد بلده لأن مجموعة صغيرة من الدول الأعضاء مسؤولة عن الجزء الأعظم من المبلغ غير المسدد، كما كان الحال في الماضي. ورحب بالانخفاض المرتقب في المبالغ المدان بها للبلدان التي توفر القوات والمعدات لعمليات حفظ السلام، لكنه لاحظ أن مشكلة المديونية المستمرة التي تعاني منها المنظمة في هذا المجال لم تقارب الحل.

٥٠ - والواقع أن عدم وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية يجري على خلفية تزايد النفقات في ميدان حفظ السلام بالدرجة الأولى، وقد يهدد ما تقوم به المنظمة من جهود للحفاظ على السلام والأمن. وللحيلولة دون تدهور الحالة أكثر مما هي عليه الآن، لا بد من توخي قدر أكبر من

الانضباط المالي، ولا بد من تسديد المبالغ المتأخرة، بما في ذلك المبالغ الخاصة بميزانية حفظ السلام. وتابع قائلا إن من الطبيعي للدول الأعضاء التي تتحمل العبء المالي أن تنتظر من الأمانة العامة إجراء تخطيط مالي عقلاني ووضع تقييمات واقعية للاحتياجات من الموارد. وأعرب عن قلقه العميق إزاء مستوى الأنصبة المقررة غير المسددة بالنسبة لعمليات حفظ السلام، لأن ذلك يعني أن الأمانة العامة ستضطر مرة أخرى إلى اللجوء للاقتراض من حسابات بعثات حفظ السلام المغلقة.

٥١ - وأشار إلى أن موقف وفد بلده من كيفية تحسين الوضع المالي للمنظمة لم يتغير. وقال إنه لا بد للدول الأعضاء من أن تسدد أنصبتها المقررة في الموعد المحدد ودون أي شرط، وألا تستخدم الدفع كأداة للضغط السياسي. وتابع قائلا إنه ينتظر من الدول الأعضاء أن تبذل كل ما في وسعها لتسديد المبالغ المتأخرة كي تتمكن الأمم المتحدة من التصدي للتحديات والتهديدات العالمية وتنفيذ البرامج والمشاريع التي كلفت بها.

٥٢ - **السيدة يو هونغ** (الصين): قالت إن توفير قاعدة مالية قوية وثابتة عامل أساسي لكي تتمكن الأمم المتحدة من تعزيز دورها في ميدان الشؤون الدولية. وبالتالي فإن وفد بلدها قلق من الزيادة في الأنصبة المقررة غير المسددة مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق. وتابعت قائلة إن بعض الدول الأعضاء - وبعض البلدان النامية خاصة - قد بذلت كل ما في وسعها للوفاء بالتزاماتها المالية على الرغم مما تواجهه من صعوبات عملية متنوعة. وأن هذه الجهود تستحق الثناء. وعلى جميع الدول الأعضاء الأخرى أن تقتدي بها وأن تبرهن على التزامها بعمل المنظمة من خلال تسديد كامل أنصبتها المقررة في الموعد المحدد ودون أي شرط.

٥٣ - وتابعت قائلة إن الزيادة السريعة في نفقات المنظمة المسجلة خلال السنوات الأخيرة تشكل عبئا كبيرا على الدول الأعضاء، وعلى الدول النامية خاصة. وينبغي أن تقسم الميزانية العادية على نحو عادل بين جميع المجالات ذات الأولوية، بما فيها التنمية، وأن تراعي قدرة الدول الأعضاء على الدفع. وينبغي للأمانة العامة، في الوقت نفسه، أن تعزز عملية التنظيم من حيث الإدارة والميزنة، وأن توطّد الانضباط المالي وأن تتوخى الفعالية في إنفاق كل قرش من الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء. كما يتعين عليها أن تتجنب استخدام ورقة الإصلاح كعذر لزيادة مواردها من الموظفين، لأن ذلك سيؤدي إلى تضخم في عدد الموظفين دون تحقيق أي مكاسب في الكفاءة.

٥٤ - وتابعت حديثها مشيرة إلى أن بلدها سدد كامل أنصبته المقررة بالنسبة للميزانية العادية واشتراكاته الخاصة بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين والمخطط العام لتجديد مباني المقر، وذلك على الرغم من تدني نصيب الفرد من الدخل فيه وزيادة مجموع أنصبته المقررة لعام ٢٠٠٧ بنسبة ٤٢ في المائة (٢٧٠ مليون دولار) مقارنة بعام ٢٠٠٦. وأشارت إلى أن بلدها قدم أيضا مسبقا ما يزيد على ٥٠ مليون دولار لشراء معدات لقوات حفظ السلام في السودان وليبريا، وأنه سيسدد القسم الأعظم من أنصبته المقررة المتأخرة لعمليات حفظ السلام قبل نهاية عام ٢٠٠٧.

٥٥ - واختتمت قائلة إن ما ينتظره المجتمع الدولي من الأمم المتحدة آخذ في الازدياد، ودعت بالتالي جميع الدول الأعضاء إلى إبداء إرادة سياسية والوفاء بالالتزامات المالية المترتبة عليها بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

٥٦ - **السيد يانييز بيلغريم** (جمهورية فترويلا البوليفارية): قال إن مدفوعات الدول الأعضاء قد ازدادت لكنها لم تجار الالتزامات الجديدة التي تضطلع بها المنظمة، لا سيما في

ميدان حفظ السلام. وتابع قائلا إن الأمم المتحدة في وضع مالي معقد، وبديهي أن عدم تسديد المستحقات يحد من قدرتها على العمل.

٥٧ - وقال إن الأمم المتحدة تزيد على ما يبدو من تركيزها على ميدان حفظ السلام والتدابير الإصلاحية مشيرا إلى أن بلده يعتبر حفظ السلام أحد الأهداف الرئيسة للمنظمة، لكن ذلك لا يعني أن المقاصد الأخرى أقل أهمية. ونوه إلى أن وفد بلده قلق بشأن الدين الحالي للمنظمة الذي يزيد عن ضعف مستوى الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، لكن ما يساوره من قلق إزاء كيفية توزيع الموارد أكبر من زيادة قلقه إزاء الأنصبة المقررة نفسها.

٥٨ - وتابع قائلا إن بلدا واحدا هو المسؤول عن ٩٤ في المائة من متأخرات الميزانية العادية. لكن المفارقة هي أن هذا البلد يتمتع باقتصاد قوي ويحقق منافع ضخمة من الأمم المتحدة. ومن الواضح أنه يستخدم الدين المترتب عليه للتأثير على عملية صنع القرار، مما يهدد الطابع الحكومي الدولي للمنظمة وقيمها الديمقراطية. وأكد من جديد على التزام بلده الراسخ بالمبادئ التي يكرسها ميثاق الأمم المتحدة وبمبدأ المساواة في السيادة على نحو خاص. وأشار إلى أن مركز مدفوعات بلده جيد عموما وأنه دفع كامل أنصبته المقررة بالنسبة للمخطط العام لتجديد مباني المقر.

٥٩ - واختتم بالقول إن على الأمم المتحدة السعي لإيجاد حلول جديدة للتغلب على صعوباتها المالية القائمة، والتي أصبحت ”مرضا مزمنا لا علاج ظاهر له“، مشيرا إلى أن بلده ما زال حريصا على الوفاء بالتزاماته كاملة في موعدها المحدد ودون أي شرط.

٦٠ - **السيد سينا** (البرازيل): أعرب عن تقدير وفد بلده للمراقب المالي الذي عمد إلى استكمال عرضه المالي على موقع اللجنة الخامسة على الشبكة مضيفا البرازيل إلى قائمة الدول الأعضاء التي سددت كامل أنصبتها المقررة المستحقة الدفع في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

٦١ - **السيد رويز ماسيو** (المكسيك): قال إنه إذا بادرت الدول القليلة التي تأخرت عن تسديد أنصبتها المقررة إلى تسديدها كاملة، فإن الحالة المالية المقلقة للمنظمة قد تتحسن بصورة ملحوظة. وتابع قائلا إن بلده سدد الأنصبة المقررة عليه في الميزانية العادية والمحكمتين الجنائيتين الدوليتين والمخطط العام لتجديد مباني المقر بالكامل على الرغم من الزيادة الكبيرة في هذه الأنصبة. ونوّه إلى أنه بالرغم من عدم مطابقة دورات الميزانية الوطنية لدورات ميزانيات حفظ السلام لدى المنظمة، فإن بلده سيسدد أنصبته المقررة، بالنسبة لميزانية حفظ السلام في نهاية عام ٢٠٠٧.

٦٢ - **السيد نغونغولو** (جمهورية تنزانيا المتحدة): قال إن بلده برهن على إرادته السياسية القوية بتسديد اشتراكه في ميزانية المخطط العام لتجديد مباني المقر في دفعة واحدة، بالرغم من كونه أحد البلدان الأقل نموا. كما سدد كامل الأنصبة المقررة عليه في مختلف ميزانيات الأمم المتحدة الأخرى. وحث جميع الدول الأعضاء على دعم المنظمة من خلال تسديد أنصبتها المقررة بالكامل في موعدها المحدد ودون أي شرط.

٦٣ - **السيد سيج** (المراقب المالي): أبلغ اللجنة أنه اعتبارا من مساء الأمس سددت مصر كامل الأنصبة المقررة عليها في الميزانية العادية، كما سددت أيرلندا كامل الأنصبة المقررة عليها في جميع الميزانيات. وأشار أيضا إلى استلام مبلغ قدره ٢١٨ مليون دولار من المساهم الرئيسي في ميزانية حفظ السلام بحيث انخفض المبلغ الذي يدين به لعمليات حفظ السلام إلى ما يقرب ١,١ بليون دولار. كما سددت الدولة العضو نفسها مبلغ ١٠٠ مليون دولار من الأنصبة المقررة

عليها في الميزانية العادية، بحيث انخفض المبلغ الذي تدين به إلى ٦٨٤ مليون دولار.

٦٤ - **السيد بوتس** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال ممارسا حقه في الرد إن وفد بلده طلب الكلام بتردد كبير. لكن بما أن كوبا انتقدت بلده بالاسم لعدم تسديد أنصبته المقررة، وطرحت مسألة العلاقات التجارية الخارجة عن نطاق موضوع الجلسة، فإنه يجد نفسه مضطرا للرد على هذه الاتهامات. وأضاف قائلا إن الغرض الوحيد من الحظر الذي يفرضه بلده هو إحداث تغيير تحتاجه كوبا حاجة ماسة. وتابع قائلا إن بلده يود أن يرى في كوبا حكومة تلتزم بحرية الرأي والاجتماع وتتمتع بصحافة حرة وبحرية تشكيل أحزاب سياسية.

٦٥ - وأشار إلى أن بلده هو المساهم الأكبر في الأمم المتحدة منذ تأسيسها، وأنه ساهم بما يزيد على ٢٠ بليون دولار في شكل أنصبة مقررة وتبرعات منذ السنة المالية ٢٠٠١ وحتى السنة المالية ٢٠٠٥. وأنه ملتزم بدفع ما يترتب عليه.

٦٦ - **السيد بيرتي أوليفا** (كوبا): تحدث ممارسا حقه في الرد، فقال إن العديد يصفون الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على بلده منذ ٤٥ سنة بأنه عملية إبادة جماعية ضد الشعب الكوبي، وأشار إلى أنه في عام ١٩٦٠ وضعت إدارة أيزنهاور نصب أعينها هدف فرض الاستسلام عبر المشقة وأن الرئيس بوش دعا مؤخرا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ إلى تعزيز تدابير الحظر. وتابع يقول إن القوانين التي تتجاوز حدود الولاية الوطنية، على غرار قانوني توريتشيللي وهلمز - برتن قد برهنت أن الهدف الحقيقي الكامن وراء الحظر مختلف تماما عما عرضه ممثل الولايات المتحدة للتو. وعلاوة على ذلك، تشن خزينة الولايات المتحدة حربا ضد المعاملات الكوبية، مما يضر بقدرة بلده على تسديد مدفوعاته للأمم المتحدة. وأشار إلى أن ٢٠ مصرفا أجنبيا تتعامل مع كوبا قد تلقت تهديدات.

٦٧ - ولاحظ أن غالبية الدول الأعضاء استجابت لطلب الأمين العام بالحصول على معلومات بشأن ضرورة إنهاء الحظر (A/62/92) وأنها دعت الولايات المتحدة إلى إنهاء الحصار فورا.

٦٨ - وتابع قائلا إنه نظرا إلى أن الرئيس قد أتى إلى السلطة من خلال تزوير انتخابي، وأن حكومة الولايات المتحدة تخضع السجناء لمعاملة غير إنسانية وللتعذيب في قاعدتها العسكرية غير المشروعة في غوانتانامو، فإن الولايات المتحدة ليست في وضع يخولها إلقاء محاضرات في الديمقراطية.

٦٩ - **السيد راشكو** (الولايات المتحدة الأمريكية): تحدث ممارسا حقه في الرد، فقال إنه يتحدث مرة أخرى على مضض ليجيب على تعليقات الوفد الكوبي الزائفة والتي لا محل لها في هذه الجلسة ولا صلة بها. وتابع قائلا إن وفد بلده أوضح بالفعل موقفه من الحظر، وأنه يريد أن ينوه إلى أن سجل كوبا في ميدان حقوق الإنسان ما زال سيئا. وقال إن حكومته أكدت مرارا وتكرارا نيتها في أن تعمل مع المجتمع الدولي لتحقيق انتقال سلمي إلى الديمقراطية في كوبا.

٧٠ - ونوه إلى أن القول بأن انتخاب رئيس الولايات المتحدة كان عملية تزوير انتخابي قول لا يستند إلى أي أساس واقعي. وأضاف قائلا إن نظام الانتخابات في بلده يتسم بالشفافية الكاملة، وأن هناك عمليات وإجراءات لحل أي خلافات قد تبرز في هذا الإطار. وقد تم ذلك فعلا وأعيد تأكيد انتخاب رئيس الولايات المتحدة بالمعنى الحقيقي للديمقراطية والشفافية.

٧١ - **السيد بيرتي أوليفا** (كوبا): قال ممارسا حقه في الرد إن على الولايات المتحدة أن تصب اهتمامها على سجلها في ميدان حقوق الإنسان، وألا تشغل نفسها بمسائل حقوق

الإنسان في كوبا، وأن من الوقاحة أن تدعي الديمقراطية وهي التي دعت إلى اغتيال قادة دوليين.

٧٢ - وأضاف قائلا إن بلده يجري انتخابات مثله مثل أي بلد آخر وأن شعب كوبا اختار النظام الاشتراكي على نحو ديمقراطي وأن للشعب الكوبي حرية اختيار النظام السياسي ونوع الديمقراطية التي يفضلها.

٧٣ - وقال إن الولايات المتحدة، وليس كوبا، هي التي سنت أو هددت بسن قوانين تعيق عمل المنظمة من خلال تقييد تمويلها، وأنها نجحت في فرض سقف للإنفاق في ميزانية عام ٢٠٠٥. واختتم حديثه داعيا حكومة الولايات المتحدة إلى احترام التزاماتها وتسديد أنصبتها المقررة عليها للأمم المتحدة بالكامل في موعدها المحدد ودون أي شرط.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠.